معركة الاقتصاد والتنمية هي رهاننا لصنع المستقبل الافضل للوطن.

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

نحو تطوير آليات العملية الانتخابية 1-2

تشهد البلاد جدلاً صاخباً حول مشروع المبادرة الرئاسية التي اقترحت تعديلات دستورية تشمل شكل نظام الحكم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتطوير آليات العملية الانتخابية على طريق تعميق العملية الديمقراطية الجارية في اليمن، باتجاه تعديل التشكيل الحزبي للجنة العليا للانتخابات ووضعها تحت الإشراف الكامل للقضاء.

صحيح أنّ نقاشاً يدور الآن على مستويات مختلفة حول مضمون وأبعاد المبادرة الرئاسية بأشكال متفاوتة، لكن ذلك لا يمنع من تناول بعض عناصر هذه المبادرة، وخاصة ما يتعلق بتنظيم العملية الانتخابية التي أريق في محرابها مداد كثير في أوقات سابقة، وقيل عنها كلام أكثر حول ضرورة ضمان نزاهة العملية الانتخابية، وحياد واستقلالية اللجنة العليا للانتخابات التي ينيط بها الدستور والقانون مهام الإدارة والإعداد والإشراف والرقابة على إجراء الانتخابات العامة والاستفتاء العام.

اللافت للنظر أنّ طرفي الحوار (الحزب الحاكم وحكومته من جهة، وأحزاب المعارضة من جهة أخرى)، حاولا تبرير التباين في رؤية كل منهما للتعديلات المراد إدخالها على قانون الانتخابات الحالي بالحرص على ضمان حرية ونزاهة الانتخابات بوصفها واحدة من أهم الأدوات الدستورية والقانونية لممارسة الديمقراطية في المجتمع.

ترى أحزاب المعارضة أنّ تمثيل ما تسميه (الأحزاب الفاعلة) ضروري لضمان حيادية اللجنة العليا للانتخابات ولجانها الفرعية، ومنع خضوعها لضغوط آليات السلطة التي يتداخل عملها مع طبيعة عمل اللجنة بوصفها جهازاً تنفيذياً يعتمد في أداء مهامه على مختلف الأجهزة الحكومية، وفي مقدمتها الأجهزة الإعلامية والمالية والأمنية التي تتوقف على حياديتها نزاهة الانتخابات.

والثابت أن أحزاب المعارضة شددت في أوقات سابقة على أهمية تمثيل الأحزاب في عضوية اللجنة، كما عارضت بشدة فصل أي عضو من أعضاء اللجنة العليا، حيث أنّ من شأن ذلك إضعافٌ هيبتها، وتسويغ سياسة (الترهيب والترغيب) التي تقول المعارضة إنّ الحزب الحاكم يلجأ إلى ممارستها بقصد صرف اللجنة عن مهامها وتطويعها لمصالحه الانتخابية!

ولذلك فإنّ أحزاب المعارضة كانت - وأعتقد أنها لا زالت - ترى في تمثيلها داخل عضوية اللجنة العليا ولجانها الفرعية في المديريات والمراكز ضماناً إضافياً لمنع وقوع أي عضو من أعضاء اللجنة تحت طائلة الخوف من الفصل إنّ هو التزم بالحياد والاستقلالية!

في هذا السياق أيضاً تطرح أحزاب المعارضة عدداً من القضايا التي يمكن الاتفاق أو التوافق حولها مع المؤتمر الشعبي العام بصفته حزب الأغلبية، خصوصاً تلك التي تطالب بدور فعال للجنة العليا للانتخابات من خلال حيادية المال العام ووسائل الإعلام الحكومية، وعدم استخدام وسائل النقل والممتلكات الحكومية لأغراض الدعاية الانتخابية للأحزاب ومرشحيهم، بالإضافة إلى التحديد الدقيق للموطن الانتخابي ومشاركة المعسكرات في الانتخابات.

لا يُخفى على المراقبين الذين تابعوا قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2003م ما دار حول هذه القضية من حوارات وخلافات وحملات إعلامية متبادلة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، أنّ المؤتمر الشعبي العام كان دائماً يتحفظ على مشاركة الأحزاب والتنظيمات السياسية بصورة قانونية في عضوية اللجنة العليا للانتخابات لأسباب عديدة، أهمها أنّ مشاركة الأحزاب في اللجنة المشرفة على الانتخابات تنفي استقلاليتها وحياديتها، وتضعف وحدتها وفاعليتها، وتفتح باباً لتوجيه عملها من خارجها.. لأنّ ممثل كل حزب ملزم بالرجوع إلى قيادة حزبه، وتنفيذ توجيهاته بشأن أسلوب عمل اللجنة.. ويتفق أحد أجنحة الحزب الاشتراكي اليمني الذي يمثله محمد حيدره مسدوس وحسن باعوم مع الحزب الحاكم في وجهة النظر هذه.

ومن نافل القول إنّ الحزب الحاكم كان يتحفظ على المطالبة بتمثيل ما تسمى «الأحزاب الفاعلة» فقط في عضوية اللجنة، انطلاقاً من قناعته بأن معيار فاعلية أو عدم فاعلية أي حزب من الأحزاب هو رصيده الانتخابي في مقاعد مجلس النواب والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وأنّ الإخلال بهذا المعيار يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ومعاييرها الجوهرية في الصميم!

وقد سبق للحزب الحاكم ان أبدى قلقاً واضحاً بسبب عدم وجود نص صريح في القانون النافذ، يحاسب أي عضو في اللجنة عند إخلاله بواجباته، أو خروجه عن الحيدّة والاستقلالية، وما يترتب عن ذلك من خللٍ قد يعرض عمل اللجنة للشلل أو الفوضى.

ولعل ذلك يفسر إصرار الحزب الحاكم قبل تشكيل اللجنة العليا للانتخابات على التمسك بضرورة أن ينص قانون الانتخابات على صلاحية رئيس الجمهورية بفصل أي عضو في حالة فقدانه أحد الشروط القانونية التي يتوجب توافرها في عضوية اللجنة.

أحمد الحبيشي

من جانبه لا يتردد الخطاب السياسي والإعلامي للحزب عن القول بأنّ تمثيل ما تسمى (الأحزاب الفاعلة) في عضوية اللجنة العليا للإنتخابات ينطوي على نوع من الفساد الذي يسيء إلى سُمعة الأحزاب السياسية، خصوصاً أحزاب المعارضة التي يتهمها الحزب الحاكم بتوزيع حصصها في اللجان الفرعية على الأقارب والمحاسيب من خارج تلك الأحزاب.

والأخطر من ذلك، أنّ أحزاب المعارضة (الفاعلة) التي تشدد على ضرورة مشاركتها في اللجنة العليا واللجان الفرعية تكون مكشوفة وعارية تماماً في معظم الدوائر الانتخابية نتيجة ضعف قاعدتها أو عدم وجود قاعدة لها نهائياً، فتلجأ إلى المغالطة، وفي أحسن الأحوال تقوم باستعارة قوائم وفيرة من البشر فيما بينها لإشغال الحصص الكبيرة المقررة للأحزاب (الفاعلة) في عضوية اللجان الفرعية.. وفي حالات كثيرة يتم اللجوء إلى أساليب ووسائل غير قانونية لمعالجة العجز عن إشغال الحصص المقررة لها.

وبوسعنا القول إنّ أساليب الإحتيال التي تلجأ أحزاب المعارضة (الفاعلة) للتعامل بها عند إشغال حصصها المقررة في اللجان الانتخابية الفرعية، تتحمل المسؤولية الكبرى عن عدم فاعلية من يفترض أنّهم يمثلون أحزاب المعارضة في مئات اللجان الفرعية المترامية على طول وعرض الجمهورية.

يمكن القول إنّ التشكيك بنزاهة الانتخابات وعدم حيادية الجهاز التنفيذي المعني بتنظيم وإدارة الانتخابات وتوجيه الاتهامات الفورية للسلطة بتزوير نتائج الانتخابات، تكاد أن تكون سمة رئيسية لمواقف القوى السياسية التي تفشل نهائياً في الوصول إلى المؤسسات التمثيلية المنتخبة، أو تحقق نتائج متواضعة لا تساعد هذه القوى على الحضور الفاعل في السلطة أو في الهيئات التمثيلية.

ومما له دلالة عميقة، أنّ هذه الظاهرة التي تبرز على السطح فور إعلان نتائج الانتخابات ليست حكراً على اليمن فقط، بل تكاد أن تكون ظاهرة عامة، وملازمة لكل الانتخابات في البلدان العربية والنامية عموماً.. بل أننا في اليمن تميزنا عن غيرنا من البلدان الأخرى في أنّ الأحزاب السياسية اعتادت الطعن في نزاهة الانتخابات، برغم مشاركتها في عضوية اللجنة العليا للانتخابات ولجانها الفرعية!!!

وما زلنا نتذكر آلاف الطعون التي رفعها إلى القضاء ثلاثة أحزاب كبيرة في اليمن بعد إعلان نتائج انتخابات عام 1993م البرلمانية، والتي يروق لمعظم أحزاب المعارضة وصفها بأنّها كانت من أفضل النتائج توازناً منذ قيام الوحدة اليمنية والشروع في بناء نظام ديمقراطي تعددي.

والمثير للدهشة أنّ تلك الأحزاب التي تقدمت إلى القضاء بآلاف الطعون، كانت تشارك بفعالية في عضوية اللجنة العليا للانتخابات، من خلال شخصيات قيادية تاريخية ومجربة. وبينما كان حبر الطعون لم يجف بعد، اتفق قادة تلك الأحزاب على سحب تلك الطعون بوثيقة خطية ممهورة بتواقيعها، كانت مقدمة لاتفاق سياسي على تشكيل حكومة ائتلافية غير منسجمة.

في الاتجاه نفسه لم تسلم نتائج الانتخابات البرلمانية لعامي 1997 من تهمة التزوير التي وجهها حزب الإصلاح وأحزاب المعارضة الأخرى، كمقدمة لخروج حزب الإصلاح من حكومة الائتلاف وانتقاله إلى منطقة وسط بين السلطة والمعارضة.. وكذلك الحال بالنسبة للانتخابات البرلمانية لعام 2003، حيث لم تسلم هي الأخرى من تهمة التزوير على الرغم من نجاح بعض أحزاب المعارضة وخصوصاً الحزب الاشتراكي في إحراز رصيد مشجع من المقاعد على حساب تراجع رصيد حزب الإصلاح الذي اتهم المؤتمر بتزوير النتائج.. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المؤتمر الشعبي العام يفسر تراجع رصيد حزب الإصلاح في جميع المحطات الانتخابية الأخيرة بأنّه يعود إلى مشاركة الحزب الاشتراكي فيها بعد عدوله عن قراره بمقاطعة الانتخابات العامة عام 1997م، نافياً أن يكون هذا التراجع نتيجة ما يسميه حزب الإصلاح تزويراً!!! يتضح مما تقدم أنّ أحزاب المعارضة درجت على التشكيك بنتائج كافة الانتخابات التي شهدتها البلاد منذ عام 1993م على رغم مشاركتها في اللجنة العليا للانتخابات ولجانها الفرعية التي نظمت وأدارت جميع تلك الانتخابات، مما يلقي ظلالاً من الشك حول مصداقية الرأي الذي يقول بأنّ مشاركة الأحزاب في عضوية هذه اللجنة ولجانها الفرعية يعد ضماناً قوياً لحياديتها واستقلاليتها.. الأمر الذي يؤكد حقيقة أنّ جذور المصاعب والاختلالات التي تبرز في مجرى العملية الانتخابية تكمن في بيئة أخرى بعيدة عن إدراك واهتمامات الأطراف المعنية؟

حول مبادرة الرئيس صالح للتعديلات الدستورية

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

خلال اجتماع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية طرح مقترحات تتعلق بتعديلات دستورية تهدف إلى تطوير النظام السياسي لليمن بحيث يكون النظام السياسي للحكم رئاسيا كاملا، وتكون مدة رئاسة الجمهورية خمس سنوات، على أن تتكون السلطة التشريعية من غرفتين تشريعيتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى، وإجراء انتخابات مجلس النواب ومجلس الشورى كل أربع سنوات.

ونصت المبادرة كذلك على أن يعدل مسمى السلطة المحلية إلى الحكم المحلي بحيث يكون رئيس الحكم المحلي منتخبا من هيئة الناخبين وفقا للقانون ويكون لمجلس الحكم المحلي صلاحيات يحددها القانون ويصدر قرار من رئيس الجمهورية لتسمية رؤسائها المنتخبين، وينعكس ذلك الوضع على المديريات ووفقا لما يحدده القانون. كما دعت المبادرة إلى إنشاء شرطة محلية في المحافظات وإقامة أمن عام مركزي يمثل كافة المحافظات مثله مثل الجيش الذي يكون سياديا ويمثل الوطن كله.

أما فيما يتعلق بالضرائب والموارد المحلية فقد نصت المبادرة على أن تكون من اختصاص المجالس المحلية التي تقوم بتخصيصها في تنفيذ المشاريع وتسيير الأعمال في الإطار المحلي وفقا للقانون واتجاهات الخطط العامة ويحدد القانون ما يعد ضرائب سيادية مركزية وكذلك الواردات والثروات النفطية والمعدنية والغازية وغيرها من الثروات.

ودعت المبادرة كذلك إلى تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بناء على ترشيح مجلس القضاء الأعلى لعدد 14 شخصا من القضاة من ذوي الكفاءة والنزاهة ويتم اختيار سبعة منهم من رئيس الجمهورية ويصدر بهم قرار من قبله وتكون اللجنة في ممارستها لمهامها محايدة ومستقلة وفقا للدستور، شريطة أن يتم تخصيص نسبة 15 بالمائة للمرأة في الانتخابات لعضوية مجلس النواب وينص على ذلك قانون الانتخابات.

إن قراءة متأنية لمثل هذه المبادرة الهامة تستلزم أن تؤخذ ثلاثة أمور بعين الاعتبار:

أولها، أن التطور هو سنة من سنن الله في الكون، وهو الوضع الطبيعي لأي دولة أو نظام سياسي، فالنظام السياسي الذي لا يستطيع التأقلم مع المستجدات والمتغيرات التي تجري في بيئته الداخلية أو الخارجية يُصاب بحالة من الجمود والتكلس قد تقود إلى انهياره في نهاية المطاف.

وثانيها، أن النظام السياسي اليمني يمر بمرحلة انتقالية، حيث تم الأخذ بالتعددية السياسية منذ سنوات، وهذه التجربة كان لها إيجابياتها، كما أفرزت بعض السلبيات، وهنا تأتي أهمية تطويرها وتلافي سلبيتها، وبالتالي فإن تعديل الدستور يمثل حجر الأساس في تطوير النظام السياسي.

وثالثها، أن اليمن يعاني في الوقت الراهن من حالة احتقان سياسي لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها، ومن هنا فإن بناء توافق وطني على صيغة معينة مقبولة لتعديل الدستور يمكن أن يمثل مدخلا هاماً لإعادة بناء العلاقة بين الحكم والمعارضة على أسس جديدة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن المبادرة تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، اتجاه تعزيز الممارسة الديمقراطية في اليمن، حيث إنها تجعل للنظام السياسي هوية واضحة باعتباره نظاماً رئاسياً وليس نظاماً مختلطاً يجمع بين الرئاسية والبرلمانية. كما أن جعل مدة الرئاسة خمس سنوات، على أن يُنتخب الرئيس لفترتين فقط هو تطور مهم يخلص اليمن من ظاهرة التأبيد في السلطة التي تعرفها نظم جمهورية عديدة في العالم العربي، كما يؤدي ذلك إلى تجديد النظام السياسي وإضفاء نوع من الحيوية والديناميكية عليه، فضلا عن إفساح المجال لتقوية الأحزاب السياسية، وظهور نخب وقيادات جديدة وكلها أمور تصب في مصلحة التطور الديمقراطي.

لكن حتى تحقق هذه المبادرة الأهداف المرجوة منها، فإنه لا بد من توافر عدة شروط وضمانات منها: أن يتم إجراء التعديلات على قاعدة من الوفاق الوطني، بمعنى ألا يتم إقرار تعديلات تكون مثار خلافات كبيرة وتجاذبات حادة بين الحكم والمعارضة على نحو ما حدث في دول عربية أخرى، فالدستور هو أبو القوانين، ويشكل المرجعية الرئيسية للدولة والمجتمع، وبالتالي فإن تعديله لا بد أن يكون موضع اتفاق وإجماع وطني.

ونظراً لأن التعديلات الدستورية يترتب عليها بعد إقرارها إجراء تعديلات على عدد من القوانين المنظمة للحياة السياسة، فإن من المهم أن تعكس عملية تعديل هذه القوانين مغزى التعديل الدستوري وأهدافه وغاياته، وألا يتم تعديلها على نحو يفرغ التعديل الدستوري من مضمونه وأهدافه.

وبالإضافة إلى ذلك فإن العبرة في نهاية المطاف ليس بصياغة دساتير وقوانين جيدة على الورق فحسب، ولكن بوضعها موضع التطبيق، وتوفير ضمانات احترامها من قبل الجميع، فتكرار انتهاكات الدساتير والقوانين يفقدها هيبتها ويجعل الحديث عن سيادة القانون أمراً بلا معنى، ومع مرور الوقت يصبح خرق الدستور والقانون هو القاعدة وليس الاستثناء، خاصة إذا كانت الدولة أو بعض أجهزتها لا تتورع في تجاوز الدستور وكسر القوانين.

وأخيراً وليس آخراً، ومع التسليم بأهمية تعديل الدستور بما يعزز من فرص التحول الديمقراطي في اليمن، فإنه من المهم أن تتحرك الدولة اليمنية بفاعلية وتواصل جهودها لمعالجة المشكلات الحادة والمتزامنة التي يعاني منها اليمن، وبخاصة تلك المتمثلة في تواضع معدلات التنمية وانتشار الأمية والفقر، وانتشار السلاح غير المرخص على نطاق واسع، وشيوع الفساد الإداري، وغياب أو ضعف حضور سلطة الدولة في بعض المناطق. فإذا كان التطور الديمقراطي الحقيقي يتطلب بنية دستورية وقانونية ملائمة، فإنه يتطلب أيضاً وبنفس الدرجة مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية ترسخ النهج الديمقراطي، ومن هنا تأتي أهمية التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، ونشر التعليم، وإشاعة الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة، وتأكيد سيادة القانون.

□ رئيس مركز الخليج للأبحاث

عيب يا «شيخ»

مشاري الذايدي □

هل يمكن أن تعبر عن انفصالك التام و«المعرفي» عن فكر آخر من خلال نسبة خلافك معه إلى خانة النصيحة والعتب «والشرهة» حسب الدارجة السعودية التي تعني: غاية العتب المحب؟!

أو يكون تعبيرك عن انفصالك واختلافك وتمايزك بـ«بيولوجية فكرية» من خلال خطاب يقوم على مفاهيم وعبارات فاصلة ونهائية في التمايز عنه، وليس من خلال عبارات العتب والتمني؟!

مر طيف هذا السؤال في خاطري وأنا أطالع نصيحة النائب السلفي الكويتي وليد الطبطبائي الذي بدا له أن يوجه رسالة إلى «الشيخ» أسامة بن لادن، عبر صحيفة «الوطن» الكويتية (28 سبتمبر الماضي) حشاها بالنصيحة والعتب وتذكير «الشيخ» أسامة، والذي لا يخفي النائب السلفي تقديره لمشواره الجهادي وخدماته السابقة للأمة الإسلامية في أفغانستان:«وما بذلتموه وقتها من مال وجهد وبذلتم أرواحكم رخيصة في سبيل الله عز وجل، نسأل الله ألا يضيع ذلك العمل»، حسب كلام النائب، الشهير بحروبه البرلمانية المظفرة ضد الحفلات الغنائية واختلاط التعليم، وصوفية وزارة الأوقاف.

هذه الرسالة / النصيحة، نموذج مثالي حول حديثنا في مقدمة المقال.

فمشكلة صاحبنا هنا مع أسامة بن لادن، هو أنه لم يستشر العلماء والدعاة في أعماله، وأن خط القاعدة :«الذي تسيرون عليه أضر بالعمل الإسلامي والدعوة الإسلامية في شتى أنحاء العالم».

ونصائح أخرى من هذه «النمونة» مثل أن حرب القاعدة «المطلقة» على الشرطة في العراق أدت إلى استفراد الشيعة بقوات الأمن (هو استخدم تعبير: لون مذهبي واحد)، وأن تهديد زعيم القاعدة للأمريكان سيشجع بوش على إطالة البقاء في العراق... حسب التحليل السياسي للنائب الممثل للحركة السلفية العلمية.

وتخلص في النهاية، كقارئ ، إلى أن الاختلاف مع زعيم القاعدة ، حتى وإن سخنت بعض عباراته، ليس إلا خلافا على تقدير المصالح، وهو ليس اختلافا على المبادئ، وليس اختلافا على المستوى القيمي والأخلاقي، بل على المستوى الحركي والمصلحي البحت. ولو أن أعمال القاعدة لم تلحق ضررا بـ«المشروع الإسلامي» الذي تمثله الحركات والتيارات والجمعيات المالية، لما خرجت مثل هذه الرسالة أصلا، ونظائرها من الرسائل.

وما دمنا في سيرة النائب السلفي النشيط وليد الطبطبائي، فلا بأس أن نتذكر، على سبيل المثال، أن النائب كان من أكثر المتحمسين للدفاع عن صديقه «الشيخ» حامد العلي، والأخير كتب يوم قتل الزرقاوي مقالا بعنوان :«الله أكبر استشهد الزرقاوي فزغردي يا سماء وابشري بالنصر». وكان العلي قد اتهم بالإفتاء لأعضاء تنظيم أسود الجزيرة الكويتي، القاعدي النهج، وقد قام أفراد هذا التنظيم بعلميات إرهابية في 2005، وكان زعيمهم عامر خليف تلميذا نجيبا للعلي، ثم أفرج لاحقا عن حامد العلي، وحينها هلل الطبطبائي بذلك بعد أن أشاد بالقضاء الكويتي الذي برأ الأمين العام السابق للحركة السلفية حامد العلي.

وبصرف النظر عن الأسانيد القانونية للتبرئة، فهذا شغل محامين وحكم قضاة، لكن ما لا يبرأ العلي منه هو الأفكار المتطرفة، وجولة سريعة في موقعه (الانترنتي) كفيلة بالتعرف على أفكار هذا الرجل عن الحلول والطرق التي يجب أن يسلكها المسلمون، وليس هذا مكان التوسع في ذلك. ولكنه مكان التوسع في اصطياد هذا الخلاف المدعى والاعتدال القشري الذي يقال لنا، ويصدقه من يرغب بالتصديق.

الفكرة هي، ولنغادر مثال الطبطبائي ورسالته، أن هناك كذبة تسوق للناس بوجود اختلاف جوهري بين بعض الوجوه التي نراها وبين بعض الوجوه التي تتخفى عنا في كهوف تورا بورا. صحيح أن هناك تصادم مصالح بين القاعدة وبين من يمارس العمل السياسي أو النشاط العلني في بعض الدول العربية والإسلامية، تصادم مصالح بسبب «إحراج» القاعدة لبقية العاملين هؤلاء، إذن فهو اختلاف على الحصاد وليس على البذار! أي أن الخلاف اظهر للعلن لما تبين أن النتائج ضارة ببقية الإخوة وكافة أشكال «العمل الإسلامي»، وليس خلافا منذ البدء في لحظة البذار.

فمثل هذه النصائح لـ«الأخ»، أو«الشيخ» اسامة بن لادن، هي نصائح ظلت معتقة في دنان الانتظار حتى انكشف الحقل القاعدي عن هشيم تذروه الرياح، ولم تر العين إلا بئرا معطلة وقصرا مشيدا.

وهذا بالضبط هو محل الخلاف، ومعقد الاختلاف. ليست المشكلة في القاعدة أنها أضرت بـ«العمل الإسلامي» أو عطلت المشاريع الدعوية، أو أربكت الجهاد في العراق أو فلسطين...الخ هذه المرافعة المكررة منذ بضعة سنوات من قبل نجوم الإسلاميين السياسيين، لا! بل المشكلة، كل المشكلة، مع القاعدة هو في بنية خطابها الفكري، والاشتباك هو مع «خيال» القاعدة، ومدينة القاعدة الفاضلة، التي لا يختلف معهم في الحلم بها من ينصحهم، إنما يختلفون معهم في سبل الوصول إلى هذه المدينة الفاضلة، لذا نجد دوما أن كل نصائح الناصحين وعتب العاتبين «وشرهات الشارهين» لا تؤثر في حجر الفكر القاعدي الصلد، لأنها تلامس سطح الحجر ولا تفتته!

من نقطة البدء يكون الخلاف، وبهذه الطريقة يكون الخلاف أقل كلفة، لأنه يوفر الكثير من الجهد، بدل الدخول في التزامات وتنازلات بسبب المزايدة على طهرانية القاعدة ومجاهديها وهجائهم «المحرج» والدائم لبعد المسلمين عن الإسلام. المواجهة الحقة مع القاعدة تكون بتفكيك خطاب التعصب الديني و«أوهام الإسلام السياسي» (هذا عنوان كتاب خطير لعبد الوهاب المؤدب)، لا من خلال التلميس على فرو الوحش، بل بمواجهة هذا الوحش ووضع العين النقدية في عينه الرائبة في نبيذ الغيبوبة والانغلاق.

صحيح القول بأن القاعدة والإرهاب باسم الدين هو أمر مكروه وقد تم مواجهة هذا الإرهاب بحزم وتشكل تحالف لمكافحته من قبل الحكومات العربية، رغم الارتياب بالنوايا الأمريكية، حتى ليبيا شاركت في هذه المواجهة بسبب شعورها بجدية الخطر، اقلها على عرش الحكم، فلن نتحدث عن الاكتراث الرسمي بتسبب الثقافة الدينية المتعصبة بإعاقة التحديث، فهذا، أعني التحديث والتنمية، في الغالب، ليس هموم السياسة العربية الرسمية.

نحن لا نتحدث عن هذا النمط من الحرب المباشرة، فهذا أمر مفروغ منه، وأصبح من أبجديات القول، خصوصا أنه لا شك أن غالبية المسلمين ترفض الأعمال الإرهابية التي تمارس باسم الدين، ففي النهاية الناس الأسوياء تكره القتل والخراب، ولسنا بحاجة لاستطلاعات أو دراسات لتأكيد هذه المسألة، ومع هذا فقد سبق أن نشرت وسائل الاعلام خبراً يتحدث عن دراسة أجراها أحد المكاتب المتخصصة والتابع لمعهد «بي إي دبليو» في واشنطن، الدراسة أجريت في 16 دولة من مختلف مناطق العالم، وبينت أن نسبة المتعاطفين مع تنظيم القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن، تراجعت.

غير أننا لو جربنا أن نسأل الجمهور العربي والمسلم سؤالا مغايرا، ليس عن أعمال القاعدة، فالغالبية ضد عملياتها، ماذا لو سألنا الجمهور: هل تعتقد أن الدولة الإسلامية موجودة؟ وهل تعتقد أن النموذج الشرعي«الديني» موجود الآن، وإذا لم يكن موجودا هل تتمنى إيجاده؟

مثل هذا السؤل سيكشف كم نحن بارعون في إخفاء المكنوس تحت السجاد بدل إلقائه للخارج!

الأمور تبدأ بالسوء حينما يأتي الحديث عن تفكيك بنية التعصب الديني، هذه البنية القائمة على توليفة من الارتياب الوسواسي العربي الرسمي من أي مقاربة نقدية للذات والتاريخ والتراث والعقل السائد، فهي «تلخبط» الأمور، وتعكر السكينة، وسواس فوقي يقتات على وعي شعبي غائب ومتوتر ومحارب بشراسة هو نفسه للتغيير، رغم أنه ـ أعني الجمهور ـ هو من يقع عليه ضرر التعصب والجمود! شيء محير فعلا، وشيء يجعلك تدرك أن الأمر أكبر وأعتى من رسائل مناصحة وقتية، وبنج خطابي يرش هنا أو هناك، لا يلبث أن يزول أثره، بعد هنيهة من الوقت.

التغيير يبدأ من دوائر بعيدة عن دائر «القاعدة»، تلك الدائرة الصغيرة والواضحة.

التغيير يبدأ من قواعد القاعدة !

قواعد (القاعدة) التي انبنت عليها. وهي قواعد عريضة وكثيرة وبارزة لمن يريد أن يرى. فمن يريد أن يرى، ويدفع ثمن الرؤية، فالرؤية مسؤولية في نهاية المطاف...

□ كاتب سعودي

بسب التحالفات السياسية الهشة في نقابتهم وتحوُّل الصحافة الى أداة لإنتاج الفوضى

تآكل رأس المال الاجتماعي للصحفيين

سامح فوزي □

تواجه مهنة الصحافة تحديات كثيرة، أكثرها خطورة هو تآكل ما يمتلكه الصحفيون من رأس مال اجتماعي نتيجة الحروب الأهلية المصغرة التي غرقوا فيها. ويعني رأس المال الاجتماعي- في هذا السياق- قيم التضامن، والثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل التي تسود أي جماعة مهنية، تمارس دورها في إطار مؤسسات المجتمع المدني. إذا غابت هذه القيم، أو ذبلت فقدت الجماعة الصحفية مبرر وجودها، ولم تعد مكونا أساسيا من مكونات المجتمع المدني. وبدلا من أن تقوم نقابة الصحفيين ببناء روح التضامن والثقة بين أعضائها، وإشاعة قيمة الحوار الديموقراطي فيما بينهم، تحولت هي ذاتها إلى ساحة القتال الرئيسية، في مشهد ملتبس أدى بالصحفيين إلى الصراع داخل نقابتهم أكثر من الاشتباك خارجها.

تحولت النقابة من مؤسسة مدنية لممارسة ثقافة التنوع والاختلاف إلى ساحة للتنابذ والتلاسن وتبادل الاتهامات. أي ديموقراطية يتحدث عنها الصحفيون إذا لم تقدم نقابتهم «النموذج» في إدارة الاختلاف، واحترام التنوع، وغياب المصادرة؟.

بات العمل النقابي ساحة نزال، تتشاجر فيها الفرق المتناحرة، وتتراشق بالاتهامات. لم تعد فكرة التحالفات السياسية نفسها ذات معنى. فقد حمل الصحفيون السياسة إلى النقابة على حساب المهنة في أحيان كثيرة، وتحزبوا وفق انتماءاتهم السياسية، وشكلوا تحالفات هشة، تتلاقى حينا وتتصادم أحيانا، وأنتهى الأمر بهم إلى مشهد أقرب إلى ما ذكره توماس هوبز «حرب الكل ضد الكل». الحرب دبت في صفوف المتحالفين أنفسهم، مثلما ظلت مستعرة بين الفرقاء. وشاعت التهم التقليدية بالخيانة، والموالاة للحكومة....الخ في صفوف أبناء التحالف الواحد، في حالة غريبة من الاختلاط، لم يعد يشكل ملامحها سوى نسبة الأفعال إلى «الزميل الصحفي....»، والسؤال هو زميل في أي مؤسسة؟ بل وزميل في أي مهنة؟

الجماعة الصحفية بحاجة إلى صياغة جديدة تخرجها من شرنقة الحزبية، والصراعات الضيقة، وتبعث لها روح الثقة المتبادلة، والتضامن، والاحترام المتبادل. وحتى يحدث ذلك يجب أن يستقر الصحفيون على مبادئ أساسية تعيد إليهم من جديد مفهوم «الالتزام الجماعي» في مواجهة «المشروعات الفردية»، و"الحوار" مقابل "الابتذال"، والتنوع في الرأي بدلا من "الانفراد" بالقرار الصحفي، وتقرير مصير الجماعة الصحفية بشكل منفرد، دون عودة إليها، أو الحصول على تفويض واضح منها.

أحد المداخل إلى ذلك هو العمل على تحقيق «نقابة موحدة» في إطار التنوع. الحرية التي ينادي بها الصحفيون، لا تعني شيئا آخر سوى التنوع، والاختلاف، والرأي الآخر، والتباين. الإصدار الصحفي الجديد يعني إنعاش الرأي الآخر، ولكن لا يجب أن تكون زيادة الإصدارات الصحفية على حساب تماسك الجماعة الصحفية، أو عاملا على بث الفرقة بين أعضائها، أو خلق شبكات مصالح تتصادم على حساب المهنة ذاتها. لم تستوعب بعد نقابة الصحفيين زيادة الإصدارات، ولم تخلق أطرا للحوار بين الآراء المختلفة، ولم تحفظ للصحفيين وحدتهم في إطار التنوع والاختلاف. قلصت صراعات السياسة مساحات الحوار في أروقة النقابة، وجعلت الجماعة الصحفية مصدرا من مصادر إنتاج ثقافة "الواحدية" التي نعاني منها على مستويات مختلفة.

عودة الوعي إلى الجماعة الصحفية لن يتحقق إلا بالتزامها الجمعي بقيم المهنة التي تنتمي إليها. ليس بالدفاع عن المهاترات والابتذال والتجاوز، لان هذا كفيل بتدمير الأساس الأخلاقي والمهني للصحافة، وتحول الصحفيين إلى أداة لإنتاج الفوضى، واللا مسئولية، واللا معنى في المجتمع المصري، الذي يعاني بالفعل من فوائض في الفوضى وغياب المسئولية. ويتكون مثلث المهنية الصحفية من ثلاثة أضلاع هي: إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر، وإقرار قانون يتيح للصحفي حرية الحصول على المعلومات، وتفعيل ميثاق الشرف الصحفي، بما يكفل الحفاظ على نزاهة الجماعة الصحفية، والتزامها الأخلاقي والضميري بما تقوم به. لا تستند مهنة الصحافة على ضلع دون الآخر، ولا تتحقق باثنين دون الثالث. فلا يستقيم منطقيا محاسبة صحفي على تجاوز مهني بينما توصد أمامه أبواب الحصول على المعلومة، ولا يمكن عمليا وقف التجاوز المهني «الملفت» للصحفيين في مجالات كثيرة دون أن تتاح لهم المعلومات. حين تغيب المعلومة تظهر الثقافة «السماعية» التقليدية. هذه هي الحلقة المفرغة التي تدور فيها الصحافة والصحفيون، تنتج الحروب الأهلية على أطرافها، ويتشبث البعض بضلع دون الآخر، بينما العلاج في كل الأضلاع، دون استبعاد لأحدها، أو شرط مسبق لتطبيق أي منها.

يحتاج الصحفيون إلى بناء رأس مال اجتماعي جديد لهم في مجتمع يغيب فيه دور الدولة يوما بعد يوم، ويتغول فيه رجال الأعمال، ولم يعد أمام الجماعات المهنية إلا ما تمتلكه من رأس مال اجتماعي، أعني التنظيم، والمهنية، والثقة المتبادلة بين الأعضاء، وشيوع روح التضامن بين أبناء المهنة الواحدة.

□ كاتب مصري